مع قرب صدور حكم "الدستورية" حول الصوت الواحد

نواب يستنكرون محاولات التأثير على القضاء

نواف الفزيع

م.عادل الخرافي

هاني شمس

اعتبر النائب نواف الفزيع ما يقوم به بعض المغردين المحسوبين على كتلة الأغلبية المبطلة من تغريدات حول حكم المحكمة الدستورية المرتقب بخصوص مرسوم الصوت الواحد انما هو تدخل للتأثير على أعمال السلطة القضائية أو على أحكامها، وهذا أمر لا يجوز بأي حال من الأحوال.

وقال: نحترم الحكم أيا كان، لكن هذا الأمر ينضوي تحت باب التجريم، حيث جرم المشرع التدخل أو التأثير على سير أعمال القضاء وهذا نوع من التأثير على أحكام القضاء وهو أمر مرفوض إطلاقا.

وقال أشرنا الى الحكم الخاص بتقدير مرسوم الضرورة وهو حكم صادر من المحكمة الدستورية في المذكرات التي قدمت من قبل مجلس الأمة الى المحكمة.

إلا انه في النهاية، ما قدم من دفاع يفترض ان يكون موجودا بالمذكرات التي رفعها للمحكمة، لا من خلال التصريحات.

الصحافية نبني من خلال دفاعنا الذي قدمناه أمام منصة القضاء، أما ان نحول منابر الإعلام الى منصة للدفاع أو كمحامين، هذا الأمر لا يستقيم ونحن أمام قضية محجوزة للحكم وننتظر نتائجها في القريب العاجل.

من جانبه، وصف النائب هشام البغلي محاولات الضغط على المحكمة الدستورية قبل نطق الحكم بمرسوم الصوت الواحد من قبل ما يسمى بالأغلبية المبطلة بالأسلوب الفاشل الذي لن يؤثر بأي حال من الأحوال على حكم المحكمة الدستورية، لأن القضاء نزيه ولا يلتفت لمثل تلك المحاولات. وهو قضاء يشهد له في كل القضايا التي بحثها سابقا.

وقال ان الضغط مجرد حملة إعلامية لا أكثر ولا أقل، وهي محاولة للتأثير لن تنجح بأي حال.

وبين ان جميع الأعضاء الحاليين لم يحاولوا توجيه أي كلمة للقضاء وذلك لثقتنا التامة، وحول حكم المحكمة الدستورية المزمع صدوره منتصف الشهر الجاري، قال أتوقع ان يأتي الحكم لصحة إجراءات الحكومة ودستورية مرسوم الصوت الواحد وسنقبل الحكم أيا كان، مشيرا الى ان ما يحدث حاليا من جدل دستوري، هو مشابه لما كان في عام 1982 بأن تقدير الضرورة من صلاحيات صاحب السمو الأمير وحده.

وهو مشابه لحكم المحكمة الدستورية عام 1982م.

وطالب النائب فيصل الكندري باحترام حكم المحكمة الدستورية، مشيرا الى ان الأمر بيد القضاء الكويتي النزيه، مستغربا من بعض ممن يحاولون التشكيك في أعضاء المحكمة الدستورية خاصة مع اقتراب حكم المحكمة.

وقال: يجب ان نرتقي بهذا الأمر وتكون لدينا ثقة بأحكام القضاء التي سبق أن أنصفت الجميع، مؤكدا أن حملة التشويه التي يسعى إليها البعض تنبع من أهداف شخصية ولا تمت للمصلحة العامة ابدا.

وأضاف: يجب علينا عدم التكهن ما اذا كان الحكم لصالح المجلس او لغير صالحه خاصة ان هناك مستشارين ومتخصصين لمثل هذه الأحكام التي دائما ما يكون البت فيها نابعا من قوانين ومواد الدستور الكويتي الذي نحترمه منذ مئات السنين.

من جانبه، أكد النائب م.عادل الجارالله الخرافي ضرورة احترام السلطات القضائية وأحكامها سواء كانت لصالح المجلس أو لغير صالحه، مطالبا الجميع باحترام حكم المحكمة الدستورية وعدم التطرق الى التشكيك بأعضاء المحكمة الدستورية الذين نكن لهم كل احترام وتقدير بعيدا عن المصالح الشخصية.

وأكد الخرافي انه في كلتا الحالتين ان كان باستمرار المجلس فسنقوم بالعمل والجهد لصالح الكويت والمواطن وما يخدم المصلحة العامة أما إن كان الحكم في عدم دستوريته فهذه الديموقراطية التي تعودنا عليها منذ نشأة الدستور والعمل عليه.

وقال: الشعب اوصلنا الى المجلس كوننا ممثلين له وسنرجع للشارع لخوض الانتخابات والعودة الى بيت الأمة، سائلا الله عزّ وجلّ التوفيق للجميع، مؤكدا ان الفترة القادمة تحتاج الى تضافر الجهود من اجل كويت المستقبل.

وأكد النائب هاني شمس ان القضاء الكويتي نزيه ولن تؤثر عليه الضغوط التي تأتي من هنا أو هناك، مشددا على ضرورة احترام الأحكام القضائية ايا كانت ويجب الا يمس القضاء الذي نثق فيه.

وأضاف شمس: المفروض من الحكومة ان تدرس قراراتها خاصة ان لديها إدارة كاملة وهي الفتوى والتشريع ولذلك فإنه ليس من المعقول ان تدخلنا في ازمات، فنحن في كل مرة ندخل في مشكلة ويتم حل او ابطال المجلس والسبب خطأ في الاجراءات من السلطة التنفيذية، متسائلا: لماذا يتحمل البرلمان خطأ مسؤولا عنه السلطة التنفيذية؟

ودعا شمس الى التوقف مليا امام هذه الأخطاء الحكومية، متمنيا الا يكون هناك ابطال للبرلمان بسبب وجود قصور حكومي في ان تلغى سلطة وهي التشريعية من قبل سلطة تنفيذية بسبب وجود ثغرات، خاصة انه بعد الحل السابق اخذت الحكومة الوقت الكافي للدراسة ولتكون الإجراءات صحيحة.

الراشد: جلسة خاصة الخميس المقبل للتصويت على 5 قوانين

علي الراشد

اعلن رئيس مجلس الامة علي الراشد عن تسلمه طلبا نيابيا بعقد جلسة خاصة الخميس المقبل للمناقشة والتصويت على 5 قوانين.

واوضح الراشد ان المجلس سيعقد هذا الاسبوع جلستين عاديتين نأمل من خلالهما الانتهاء من جدول الاعمال ليتسنى بدءا من الاسبوع المقبل عقد جلسات اسبوعية للمناقشة والتصويت على ميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة والموازنة العامة للدولة والحالة المالية للدولة.

وعن توقعاته للقادم من الايام، قال الراشد: ان الامور ان شاء الله طيبة على جميع المستويات، وانا بطبعي متفائل.

الخرينج يشكر ويشيد بوزير الصحة لسرعة إنجازه مستوصف الرابية ويطالب بسرعة افتتاح مستوصف العمرية

مبارك الخرينج

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالشكر الجزيل لوزير الصحة د.محمد الهيفي على سرعة انجاز وافتتاح مستوصف الرابية الذي طال انتظاره.

واعرب الخرينج عن أمله ان يخدم هذا المستوصف ابناء المنطقة، مقدما لهم افضل الخدمات الطبية الاولية.

وطلب الخرينج من وزارة الصحة السرعة في افتتاح مستوصف العمرية الذي طال انتظاره ليخدم ابناء المنطقة الذين يعانون التنقل للمناطق الاخرى لتلقي العلاج.

طالب بتشكيل لجنة تحقيق حول تركيب دعامات مغشوشة

الكندري يدعو وزير الصحة للاستقالة من منصبه بسبب تجاوزات في وزارته

فيصل الكندري يشير الى ملف التجاوزات

دعا النائب فيصل الكندري وزير الصحة د.محمد الهيفي الى الاستقالة من منصبه، مطالبا النواب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في دعامات مغشوشة يتم تركيبها في مستشفى مبارك.

واكد الكندري في تصريح للصحافيين لمجلس الأمة امس عدم وجود اي خلاف شخصي بينه وبين وزير الصحة، الا انه لا مجاملة في ملف الصحة، لانه معني بأرواح المواطنين التي فوق اي اعتبار.

واضاف الكندري: أرفض تماما ثقافة الاتهامات، غير انه اكد أن حديثه عن الوضع الصحي يأتي من واقع حقيقي وصفه بالمؤلم، معتبرا ان الوزارة تستغل ارواح المواطنين.

واستدل الكندري في حديثه بمنتج عبارة عن دعامات للاطراف تنتج من قبل شركة أميركية، تستخدم في انسداد الشرايين والكبد والكلى والمعدة، الا ان ما يستخدم في وزارة الصحة مصنع في شركة أخرى غير أميركية، مشيرا الى وجود دعامات مزورة يتم استخدامها في مستشفى مبارك انتاج شركة انجليزية ليست متخصصة في انتاج الدعامات.

ويرى الكندري ان هناك استغلالا للمال العام على حساب المواطنين.

وتابع الكندري «وزير الصحة نائم ولا يدري بما يحدث في وزارته، مؤكدا ان المنتج المغشوش الخاص بالدعامات لم يتم تمريره على المستودعات الطبية، وانما جاء مباشرة الى مستشفى مبارك.

وطالب الكندري من قام بتركيب دعامات في مستشفى مبارك منذ شهر يناير الفائت والى الآن بمراجعته في مكتبه بمجلس الأمة، لان الدعامات التي تم تركيبها لهم مغشوشة.

وبين الكندري ان الهيفي قام بتعيين «ربعه» في الوزارة، ويجامل في ترسية المناقصات، وظلم المواطنين.

واضاف الكندري «عليك ان تخرج بكرامتك يا وزير الصحة لان منصة الاستجواب جاهزة ولدينا العديد من التجاوزات التي تدينك.

مستدركا بالقول «عليك ترك منصب وزير الصحة لغيرك، لان المنصب كبير عليك، وانت لا تصلح له».

ودعا الكندري النواب الى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق فيما اعلنه من وجود دعامات مغشوشة في مستشفى مبارك.

خلال ندوة أقيمت بديوان المعطش مساء أمس الأول

القناعي: أدعو الشباب للاستفادة من التجارب السابقة وعدم السماح للتيارات السياسية باستغلالهم

أحمد المليفي وسعد المعطش وفيصل المزين وفيصل القناعي ومحمد الهاجري خلال الندوة (هاني عبدالله)

قال الناطق الرسمي باسم تجمع عهد فيصل القناعي ان الشباب يجب أن يستفيدوا من التجربة التي مروا بها من خلال استغلال التيارات السياسية لحماسهم ورغبتهم الصادقة في الإصلاح، محذرا من خطورة المخطط الذي تسعى إليه بعض القوى السياسية في انتقال الصراع بين الحكومة والمعارضة إلى صراع آخر.

وبيّن القناعي في الندوة التي أقيمت مساء أول أمس في ديوان المعطش بعنوان «المشاركة ضرورة» ان هناك من يدعي بأن الحكومة تلاحق خصومها السياسيين وأصحاب الرأي برفع قضايا عليهم أمام المحاكم، إلا انني أؤكد انه من واقع الاطلاع على السجلات الرسمية بأن أكثر من رفع ويرفع قضايا خصومة من الكتاب والصحافيين والمغردين هم من المعارضة، بل ان قضايا الحكومة لا تشكل 20٪ من قضايا المعارضة.

ودعا القناعي رئيس الوزراء الى عدم التردد في البدء بمسيرة إصلاح شاملة، لاسيما ان لديه توجهات إصلاحية، موضحا ان خطوات الإصلاح الشامل تبدأ بالتخلص من بعض الوزراء الذين يشكلون عبئا عليه ثم غربلة أجهزة الدولة من كبار القياديين والموظفين الذين تم تعيينهم كمجاملة لنواب أو «متنفذين» وهم غير أكفاء وعاجزون عن مواكبة التطور المنشود.

وأشار القناعي الى ان الحكومة تعاني من ضعف شديد ومؤسف في إعلامها الرسمي، حيث تقف تائهة ومترددة في القيام بدورها ليس للدفاع عن نفسها ولكن على الأقل للرد على الأكاذيب والافتراءات التي يروجها خصومها ضدها، مؤكدا ان الحكومة لاتزال تواصل سياستها المعتادة في محاولة إرضاء خصومها بالمناصب والتنفيع وتتجاهل من يقف معها وهو السبب الرئيسي في زيادة أعداد المعارضين وقلة الموالين لها.

من ناحيته، قال الناشط السياسي فيصل المزين ان يوم 16 الجاري يعد يوما مهما لتأصيل دولة القانون والدستور والإيمان قولا وفعلا في هذه المبادئ الدستورية، موضحا ان البعض تطاول بصورة غير مشروعة تحت مظلة حرية التعبير ضاربين عرض الحائط بأمن واستقرار الوطن عبر إقامة المظاهرات والتعدي على الممتلكات الخاصة وكسر القانون.

وبيّن المزين بالاحتكام إلى المرجعية الدستورية، بعيدا عن المزايدة السياسية والأهواء الشخصية، فضلا عن خلط الأمور المتعلقة بالقضايا الشعبية لدس السم بالعسل مثل التنمية والأمن والاقتصاد، مشيرا إلى ان طرح مثل ذلك يأتي لكسب تعاطف شعبي.

وأضاف المزين إلى انه أصبح علينا الإيمان والحفاظ على دولة المؤسسات، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بغض النظر عما ستحكم به المحكمة الدستورية، مطالبا بالمشاركة الايجابية في الانتخابات القادمة.

وأضاف المحامي احمد يوسف المليفي ان البعض يحاول من الآن التأثير على حكم المحكمة الدستورية عبر إقامة الندوات، قائلا ان كان مجلس الأمة الحالي به عيب فهو بسبب من قاطع الانتخابات.

من ناحيته، تساءل اللواء متقاعد يوسف الملا قائلا: من يقود الشباب إلى الشارع ويستغل اندفاعهم وحماسهم نحو الإصلاح؟ مطالبا بضرورة ان تتم رعاية الشباب من جميع النواحي.

وبيّن ان الكويت في «نعمة» ولديها نظام رقابي يعتبر أفضل نظام في الدول العربية، داعيا الشباب إلى المشاركة في أي انتخابات قادمة وإيصال صوتهم بالطرق الدستورية.

وأضاف الناشط السياسي محمد الهاجري ان أرادت الحكومة الإصلاح فعليها البدء باستقلالية القضاء، مطالبا بإصلاح بيت الأسرة وعدم دخول أصحاب المصالح بينهم، موضحا ان من صنع المعارضة وفتح أبواب الوزارات للمعاملات هي الحكومات المتعاقبة.

وبيّن الهاجري اننا أمام مفترق طرق، داعيا الجميع إلى الاحتكام إلى الدستور واستخدام الحكومة لأي محاولات تهدد امن الوطن.

ودعا الكاتب الصحافي سعد المعطش الشباب الى عدم استغلالهم كوقود للمصالح الانتخابية الضيقة، قائلا ان المحكمة الدستورية ستنطق بالكلمة الفصل، لذلك علينا احترام أحكام القضاء أيا كانت نتائجها.

فيصل القناعي متحدثا للحضور

عادل الخرافي: تشكيل لجنة فنية برئاسة المسعد للتحقيق في «الداو» خطوة إيجابية

أشاد النائب م.عادل الخرافي بقرار مجلس الوزراء تشكيل لجنة للتحقيق في صفقة الداو برئاسة المستشار صلاح المسعد نائب رئيس الهيئة العامة للفتوى والتشريع، لافتا الى ان الصلاحيات الممنوحة للجنة كفيلة بوضع النقاط على الحروف ووضع الردود المطلوبة على الكثير من التساؤلات التي لاتزال تحيط بهذه الصفقة التي أوقعت اضرارا جسيمة بالمال العام وذلك لما يتمتع به المستشار المسعد من كفاءة وامكانيات وخبرة تخوله للنجاح في مهمته الجديدة.

وزاد الخرافي: اننا على ثقة تامة بأن المسعد سيقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وانه سيقوم بتشكيل فريق متجانس من ذوي الخبرات للتقصي والتحقيق في هذه الثقة التي لاتزال تفاصيلها تشغل بال الرأي العام الكويتي وتطول آثارها الكثير من الشخصيات والقيادات العاملة في القطاع النفطي.

واشار الخرافي الى ان الصلاحيات الواسعة الممنوحة للجنة ستساهم في تحقيق الشفافية التي ننشدها، لافتا الى اتاحة المجال للجنة في التحقيق مع اي طرف له علاقة بإبرام الصفقة والمفاوضات او التي سبقت الصفقة او الغائها، بالاضافة الى حق اللجنة بالاحالة الى النيابة العامة او الى محكمة الوزراء في حال ثبوت وجود اي شبهات او مخالفات قانونية.

وشدد عضو مجلس الامة على ضرورة ان تنجز اللجنة مهامها، مضيفا ان اتاحة الخيار للمستشار المسعد لاختيار اعضاء اللجنة سيتيح فرصة التمتع بالكفاءة الفنية لاعضاء اللجنة في مختلف المجالات ويضمن نتائج ايجابية بعيدا عن القرارات السياسية، مجددا الحرص على التعاون مع هذه اللجنة وتحقيق الاهداف المرجوة منها.

● ناصر الوقيت